For cited: *Rahima, Z. J. (2022). The Soviet Union dissolved on December 25, 1991 According to Al-Ahram newspaper. Journal of Current Researches on Educational Studies, 12 (1), 279-298.*

Journal of Current Researches on Educational Studies (JoCuRES)
www.jocures.com

Year: 2022
Volume:12
Issue: 1

Crossref doi: 10.26579/12.1.19

Research Article

The Soviet Union dissolved on December 25, 1991 According to Al-Ahram newspaper

Zainab Jabbar Rahima[1]

Keywords
Al-Ahram newspaper, The Soviet Union dissolved.

Article History
Received
02 Sep, 2022
Accepted
30 Dec, 2022

Abstract

The deviations that occurred in the nature of international balances after the end of the world war, in which the emergence of the Soviet Union as an international power constituted an important detail, led to the emergence of the so-called multipolarity of the international, and as a result of this the emergence of new international equations based on these new variables, which led to the occurrence of Great changes and the formation of eastern and western international blocs that played an active role in determining the rules of international balances.

In fact, the second half of the last century witnessed a sharp international competition between the Soviet Union on the one hand, and the United States and its allies on the other. The rivalry between them reached the point of military confrontation at times, as happened in Cuba in 1961. And the matter was not limited to Cuba, as the competition between them included most of the parts of the globe because the Soviet Union wanted to export its socialist revolution to the third world as well as its support for liberation movements in the third world countries, which annoyed the United States and pushed it to take a position of confrontation and defend its capitalist ideology.

This confrontation, known as the Cold War, led to the depletion of the economic potential of the Soviet Union, which prompted its leadership to have to take a new approach in its desire for reform. Therefore, Mikhail Gorbachev proceeded to do so according to what he called (perestroika and glasnost), but the results were adverse and disastrous for the union and eventually led to The weakening and disintegration of the Union on December 25, 1991. That collapse constituted a resounding event of great importance in the twentieth century, and this formed an incentive for research and media institutions, writers and journalists to study this event, and Al-Ahram Newspaper was the first tracker of these events through its coverage of developments in the Soviet Union on the eve of its disintegration.

[1] D. Zainab Jabbar Rahima
Ministry of Education - General Directorate of Education in Baghdad / Rusafa II
zainabjabbar7500@gmail.com

تفكك الاتحاد السوفيتي في 25 كانون الأول 1991
في ضوء جريدة "الأهرام"

م.د زينب جبار رحيمة

وزارة التربية –المديرية العامة لتربية بغداد/ الرصافة الثانية.

الملخص

أدت الانعطافات التي طرأت على طبيعة التوازنات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية والتي شكل بروز الاتحاد السوفيتي كقوة دولية مفصلا مهماً فيها، الى ظهور ما يسمى بتعدد القطبية الدولية، وكان من نتائج ذلك بروز معادلات دولية جديدة ترتكز في أساسها على هذه المتغيرات الجديدة مما أدى الى حدوث تغيرات كبيرة وتشكل تكتلات دولية شرقية وغربية لعبت دورا فاعلا في تحديد قواعد التوازنات الدولية.

وفي الواقع ,شهد النصف الثاني من القرن المنصرم تنافسا دوليا حادا بين الاتحاد السوفيتي من جهة وبين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة أخرى .ووصل التنافس بينهما الى اقتراب التصادم العسكري أحيانا كما حدث في كوبا عام 1961.ولم يقتصر الامر على كوبا ,فالتنافس بينهما شمل معظم بقاع الكرة الأرضية لكون الاتحاد السوفيتي كان يرغب بتصدير ثورته الاشتراكية الى العالم الثالث فضلا عن دعمه لحركات التحرر في بلدان العالم الثالث ,وهو الامر الذي ازعج الولايات المتحدة ودفعها لاتخاذ موقع المواجهة والدفاع عن عقيدتها الرأسمالية .

أدت هذه المواجهة التي عرفت بالحرب الباردة الى استنزاف الإمكانيات الاقتصادية للاتحاد السوفيتي دفعت قيادته الى الاضطرار لاتخاذ نهج جديد رغبة منها بالإصلاح ولذلك باشر ميخائيل غورباتشوف بذلك وفق ما اطلق عليه (البيروسترويكا والغلاسنوست),الا ان النتائج كانت عكسية ووخيمة على الاتحاد وادت في نهاية المطاف الى ضعف الاتحاد وتفككه في 25 كانون الأول 1991. شكل ذلك الانهيار حدثا مدويا بالغ الأهمية في القرن العشرين وقد شكل هذا حافزا للمؤسسات البحثية والإعلامية والكتاب والصحفيين لدراسة هذا الحدث وكانت جريد الاهرام المتتبع الأول لتلك الاحداث من خلال تغطيتها لتطورات الاحداث في الاتحاد السوفيتي عشية تفكك

مقدمة :

لم يكن تفكك الاتحاد السوفيتي (سابقاً) في 25 كانون الأول 1991 تفكك دولة بقدر ما كان يمثل سقوط مبدأ ونهائيته دولياً وعالمياً. وأن الصراع الذي نشب بعد الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) بين المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي الذي أطلق عليه اسم (الحرب الباردة) [1] إذ لم يكن صراعاً دولياً فحسب، وإنما كان صراعاً بين مبدأ الرأسمالية من جهة والاشتراكية من جهة أخرى.

انطلاقاً من أهمية دور الصحف لاسيما جريدة "الأهرام " المصرية التي واكبت منذ البداية تفكك الاتحاد السوفيتي، وتابعت عن كثب متابعة دقيقة لكل تطورات انهيار جمهوريات الاتحاد السوفيتي تباعاً والأسباب التي أدت الى ذلك الانهيار، وبينت لنا مدى ارتباط جريدة الأهرام بالموقف الرسمي المصري من أحداث التفكك، وقدمت مادة علمية رصينة للقارئ المصري أولاً وللقارئ العربي ثانياً.

أولاً : الأحداث الممهدة لانهيار الاتحاد السوفيتي

خرج الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الثانية منتصراً إلا أن خسائره المادية والبشرية كانت فادحة، لذا عزم ستالين [2]. تعمير ما خربت الحرب من مرافق الدولة وتطوير ما بقي منها سالماً، إلا أن ستالين أخضع عدد من الدول تحت الهيمنة السوفيتية بالقوة وأجبرها على انتهاج النهج الماركسي، في تلك المدة بدأت بذور الضعف السوفيتي[3].

وفي الخمسينيات من القرن الماضي، عندما وصل الى الحكم مالكينوف[4] (1953 – 1955) قام بسلسلة من الإصلاحات، إذ قام بتخفيض الإنفاق العسكري، والتخفيف من القمع السياسي هذا الأمر أدى الى تراجعه بعد أسابيع قليلة من قيام خروشوف[5] بتنظيم ائتلاف لحله وتقويض سلطتهِ. وبحلول عام 1955 عندما جاء خروشوف للحكم قام بإطلاق سراح السجناء السياسيين، وحاول تحقيق أهداف زراعية، واتبع سياسة التعايش السلمي مع الغرب ولكن في الوقت نفسه بدأت أزمة الصواريخ الكوبية[6] وقد أطيح به عام 1964 على أثرها تسلم الحكم ليونيد بيرجنيف[7] (1964 – 1982) وهو من الزعماء الأكثر تشدداً في تطبيق المبادئ الماركسية اللينينية. وبعد وفاة بيرجنيف وصل الى السلطة اثنان من القادة الشيوعيين وهما أندروف في 12 تشرين الثاني 1982 وحتى 9 شباط 1984، وجيرنتكو الذي توفي في 10 آذار 1985. ليتم اختيار ميخائيل غورباتشوف [8] أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوفيتي[9].

على أية حال وصل غورباتشوف الى السلطة في وقت كان فيه الاتحاد السوفيتي يعاني من اضطرابات داخلية وضغوطات خارجية مما أدى به للتفكير في إيجاد حل تلك الأزمة وذلك عندما أقر سياسة الإصلاح بعدما وجد الأوضاع الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي أوضاعاً متردية فأراد وضع أهداف أساسية في توجهاته الاقتصادية تعمل على الموازنة بينها منها الحفاظ على التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية ،لاسيما فيما يتعلق بسياسة سباق التسلح، وتأمين الأموال الكافية للاستثمار وتصعيد تأثر النمو الاقتصادي، والعمل على رفع المستوى المعيشي لأفراد الشعب السوفيتي[10].

عمل غورباتشوف على الموازنة بين تيار الإصلاحي الذي دعا الى اتخاذ خطوات جذرية لإصلاح الواقع الاقتصادي وبين التيار العقائدي المحافظ على الأسلوب القديم في إدارة الدولة. ومن جانب آخر حدد غورباتشوف تلك الأزمة بأنها اقتصادية أساساً وأن الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يأتي إلا بالإصلاح السياسي وأن الإصلاح السياسي يجب أن يبدأ من قمة الهرم السياسي وهو الحزب الشيوعي. وأطلق على سياسته الإصلاحية ((البيرويتسرويكا)) أي إعادة البناء والغلا سنوست والتي تعني الشفافية والعلانية[11].

ينبغي الإشارة الى أن تلك السياسية واجهت انتقادات عدة. منها تزايد النفوذ الغربي في الاتحاد السوفيتي وذلك من خلال فتح أبواب الاقتراض الأجنبي وبفوائد مقرونة بشروط سياسية واقتصادية، فضلاً عن الاضطرابات السياسية التي حدثت في جمهوريات الاتحاد السوفيتي منها سلسلة التمردات التي حدثت في جمهورية كازخستان ابتداء من عام 1986، أما ليتوانيا فقد أعلنت عن التعددية الحزبية وانفصال الحزب الشيوعي فيها عن الحزب الشيوعي السوفيتي كذلك الحال استونيا التي طالبت بإجراء استفتاء حول الاستقلال عام 1989، وفي العام نفسه حدثت انتفاضة في أوزبكستان مطالبة بإقرار البرلمان باللغة الأوزبكية لغة رسمية في كانون الثاني عام 1989[12].

وفي عام 1990 أوضحت التقارير الاقتصادية أن النمو الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي قد تدهور لذا وجد غورباتشوف نفسه في حيرة ما بين مواصلة برنامجه الإصلاحي، وبين العودة الى سياسة النظام القديم التي لم تعد تلائم التطورات المعاصرة[13].

يمكن القول، أن بعض الأزمات قد تكون قابلة للعلاج وبعضها الآخر لا يمكن علاجه لذا يمكن إيجاز الأسباب الكبيرة التي كانت تقف وراء تفكك الاتحاد السوفيتي وانهياره تمثلت بمجموعة من الأسباب الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية منها الجمود العقائدي والمذهبي الذي أصاب الأحزاب الشيوعية وأنظمتها ،لاسيما خلال الفترة الستالينية، والبيروقراطية المفرطة التي سادت الدول الشيوعية على حساب الحريات الديمقراطية، فضلاً عن المركزية المفرطة في التخطيط وإهمال آلية التخطيط في الدول الشيوعية لمؤشرات السوق.

ثانياً : أوضاع الاتحاد السوفيتي الاقتصادية عشية التفكك

لم تتحسن الأوضاع الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي بل أخذت تتأزم شيئاً فشيئاً ووسط تلك الأجواء المفعمة بالتوتر حاول غورباتشوف تهدئة الأوضاع عندما أعلن في الرابع من كانون الثاني 1991 نجاحه في التوصل الى اتفاق اقتصادي شامل مع الجمهوريات السوفيتية لاسيما بعد الموجة العارمة من الغضب والاستياء مع بداية رفع أسعار السلع الأساسية الغذائية والاستهلاكية، إذ شهدت جمهورية لاتينا موجة انفجارات غامضة فجرت على أثرها خلافات بين العناصر القومية الشيوعية الموالية للحكومة المركزية[14].

يبدو المقام مناسباً لذكر ما قالته جريدة "الأهرام " في عددها الصادر في 5 كانون الثاني 1991 على أن برلمان جمهورية روسيا الاتحادية وهي أكبر وأغنى جمهورية رضخ لضغوطات غورباتشوف ووافق على إعادة النظرة في قراره بخفض مساهمة الجمهورية في الميزانية وهو ما أعطى غورباتشوف فرصة أخيرة لوضع ميزانية معقولة تساعد على إحياء العلاقات الاقتصادية المتدهورة بين موسكو والجمهوريات السوفيتية[15].

وفي اليوم التالي أصدر غورباتشوف إجراءات جديدة للإصلاح الزراعي في البلاد بهدف القضاء على أوجه القصور في مجال الزراعة وزيادة الإنتاج من المواد الغذائية ولكن بوريس يلتسن رئيس جمهورية روسيا الاتحادية أعلن أنه لا يستطيع أن يؤيد خطة غورباتشوف بالنسبة للميزانية الفيدرالية الجديدة وقال : **((إن برلمان روسيا الاتحادية وافق على ميزانية 1991 التي تنص على المساهمة في الميزانية الفيدرالية بـ(78) مليار دولار أي أقل مما تطلبه موسكو بـ (27) مليار))**. ونبهت من جانبها جريدة "الأهرام " بأن هذا الإعلان يأتي في الوقت الذي أكد فيه غورباتشوف أنه على وشك تسوية خلافاته مع باقي الجمهوريات[16].

وعلى الغرار ذاته، قدم رئيس الوزراء السوفيتي بافلوف في 22 نيسان الى مجلس السوفييت الأعلى (البرلمان) تقريره حول برنامج الحكومة الذي استهدف إنعاش الاقتصادي السوفيتي وإخراجه من أزمته في الوقت الذي انتشرت موجة من الإضرابات العمالية لعمال مناجم الفحم المضربين منذ أسابيع الى أضراب أكثر من مائة مصنع في جمهورية روسيا، الذين قرروا استئناف إضرابهم بعد فشل مباحثاتهم مع السلطات المحلية حول مطالبهم الاقتصادية برفع الأجور. على أية حال أن بافلوف أكد أن رفض الخطة لإنقاذ الاقتصاد السوفيتي يغلق الباب الوحيد أمام الإصلاح الاقتصادي ،لاسيما تلك الخطة وعدت الى التعاون بين الحكومة المركزية والجمهوريات المختلفة والاتجاه بحذر الى القطاع الخاص[17].

نقلت " الأهرام " وبارتياح تام خبر انعقاد اجتماعات أمريكية – سوفيتية لبحث برنامج الإصلاح الاقتصادي، ذلك الاجتماع الذي تم بين مبعوث غورباتشوف وجيمس بيكر وزير الخارجية والكسندر فليكي الخبير الاقتصادي السوفيتي. وقد وصفت " الأهرام"هذا البرنامج بأنه خطة اقتصادية متكاملة الاتجاه الى اقتصاديات السوق الحرة المفتوحة، وتشجيع القطاع الخاص وتحرير الأسعار أو إلغاء مركزية الهياكل الإدارية القائمة. وقد توصل خبراء الدولتين الى برنامج إصلاح اقتصادي ودعم من الغرب. ونبهت " الأهرام" إن هذا البرنامج هو الأول منذ عام 1917، الذي يقضي برفع القيود عن تحويل أرباح الشركات الأجنبية الى الخارج، ويمنح المستثمرين الأجانب حق التصدير والاستيراد بدون ترخيص والأعفاء من دفع الرسوم الكمركية على الاستيراد والضرائب على الصادرات[18].

استبشرت "الأهرام " خيراً عندما ذكرت توقعات مسؤولين ألمان حول دعوة غورباتشوف بحضور مؤتمر قمة الدول الصناعية السبع الكبرى الذي كان من المؤمل أن يعقد في لندن في شهر تموز بناء على طلب من غورباتشوف الذي كان يأمل أن يطرح خطة للإصلاح الاقتصادي على زعماء الدول السبع الكبار ومناقشة المساعدات التي يمكن تقديرها لانتشال بلاده من أزماتها الطاحنة. وذكرت "الأهرام " بأن فرنسا وألمانيا وإيطاليا وكندا أعلنت تأييدها بينما رفضت اليابان. ويمكن القول أن دعوة غورباتشوف جاءت نتيجة اقتناع الولايات المتحدة الأمريكية والرئيس بوش مع يفجيني بريماكوف مبعوث الرئيس السوفيتي في واشنطن خلال الأسبوع الماضي[19].

وبعد أيام أعلن بوش بأنه من الصعب على الولايات المتحدة أن تساهم بتمويل مالي كبير في خطة المساعدات الغربية للاتحاد السوفيتي وطالب في تصريحات للصحفيين زعماء الدول الصناعية بأن يعملوا على الربط بين خطة المساعدات للاتحاد السوفيتي وتحركه الأكيد على طريق الانتقال الى نظام السوق الحرة. إلا أن بوش أشار الى أنه حتى في حالة تحول النظام

الاقتصادي السوفيتي فإن مشكلات الميزانية الأمريكية سوف تفرض قيوداً على مساهمة واشنطن في المساعدات الغربية لموسكو، كما أن الإدارة الأمريكية تعاني من مشكلات حقيقية وأن اهتمامه الأول ينصب على الشعب الأمريكي [20].

من جانب آخر نشرت "الأهرام" تطورات الاجتماع بين الرئيس الأمريكي بوش مع يلتسن رئيس جمهورية روسيا الاتحادية الذي قام بزيارة واشنطن. في الوقت الذي حذر فيه غورباتشوف العناصر المتشددة من إن الإبطاء في عملية الإصلاح الاقتصادي تساوي الموت. بالمقابل حرص بوش بالإشادة بغورباتشوف والتأكيد على عزمه بالمحافظة على العلاقات القوية التي تربطه به إذ قال: **"يجب أن لا ننسى أن سياسة غورباتشوف الشجاعة كانت العامل الرئيسي الذي مكننا في إنهاء الحرب الباردة " [21].**

وافق وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية في مجموعة الدول المتقدمة السبع على السماح للاتحاد السوفيتي بالحصول على وضع فريد بالانتساب الى عضوية صندوق النقد الدولي. إلا أن البيان الذي صدر في 24 حزيران لم يتضمن أي تعهد بتقديم مساعدات نقدية سخية مباشرة من الغرب لمساعدة غورباتشوف على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. في الوقت ذاته اتفق وزراء المالية على تنسيق الخطط للمحافظة على استقرار العملات في أسواق النقد الدولية بما يحفظ عملية خروج جميع الدول المتقدمة من مرحلة الركود الاقتصادي. وقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية قدراً من التململ في هذا الصدد وبرزت خلافات بين الدول السبع حول أسعار الفائدة. مع ذلك رحبت موسكو بموافقة الغرب على حصول السوفييت على وضع الانتساب لصندوق النقد الدولي[22].

في الوقت نفسه، حذر وزير الدفاع السوفيتي ديمتري بازوف في كلمة أمام مجلس السوفييت الأعلى في 25 حزيران من أن انهيار الاقتصاد السوفيتي والفوضى التي تسود الساحة السياسية في البلاد يهددان وجود القوات المسلحة السوفيتية. وقال المراقبون أن المتشددين هم الذين يقفون وراء منح بافلوف هذه السلطات التي تتضمن حصوله على سلطات طوارئ مماثلة للتي حصل عليها غورباتشوف مؤخرا بهدف إبطاء عملية الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها غورباتشوف، إذ يميل بافلوف الى اتباع إصلاحات اقتصادية حذرة وبطيئة[23].

تفجرت خلافات شديدة داخل عدد من الجمهوريات السوفيتية بشأن المعاهدة الاتحادية التي اقترحها غورباتشوف لأنقاذ بلاده من التفكك والانقسام، في الوقت الذي وافق فيه البرلمان السوفيتي بأغلبية ساحقة على حل منظمة الكوميكون للتجارة بين دول الكتلة الشرقية في أوكرانيا، ثاني أغنى الجمهوريات السوفيتية وافق البرلمان على إعطاء نفسه صلاحيات غير محددة في جمع الضرائب وهو إجراء ينظر إليه المراقبون على أنه استهانة بمطالب الكرملين بإقامة نظام ضريبي مزدوج يعطي الحكومة المركزية في موسكو دوراً مباشراً في جمع الضرائب، وفي كازاخستان وافق البرلمان على المعاهدة الاتحادية إلا أنه طالب بتعديل ثلاث بنود رئيسية فيها مما يعني سحب موافقتهِ عليها بصورة فعلية. وذكرت وكالة (تاس) السوفيتية أن كازاخستان تخشى بصفة رئيسية من أن المعاهدة ستزيد بصورة كبيرة من نفوذ جمهورية روسيا الاتحادية على باقي الجمهوريات الأولى وفي مولدافيا التي كانت من الجمهوريات الرافضة للمعاهدة، حذر المسؤولون الجنود السوفييت من التدخل في عملية إزالة تمثال لينين من الميدان الرئيس للعاصمة، ومن ناحية أخرى وافق البرلمان على حل منظمة الكوميكون للتعاون التجاري بين

دول الكتلة الشرقية سابقاً وقد صوت (332) عضو لصالح القرار بينما عارضه خمسة أعضاء فقط[24].

تابعت " الأهرام " تطورات الوضع الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي وقامت بنقل جميع اعترافات الاقتصاديين السوفييت. إذ ذكرت أن بافلوف اعترف بأن العجز في الميزانية الحكومية هو مشكلة ضخمة ،لاسيما بعد أن شارك في اجتماع عقد في موسكو في 27 حزيران 1991 قال فيه أن القرارات القاسية التي اتخذتها الحكومة في عام 1990 برفع أسعار العديد من السلع وخفض الدعم المقدم للعديد من السلع الصناعية لم تحقق نتائجها لأن معظم حصيلة رفع الأسعار أنفقت في دفع التعويضات للمواطنين. بعد ذلك أشار الى أن العجز سيصل في عام 1991 ما بين 210 و240 مليار، روبل أي أربعة أضعاف حجمه في عام 1990[25].

وفي اليوم الثاني، قالت "الأهرام " أن البرلمان السوفيتي قدم موافقته الأولية على تحرير المؤسسات الاقتصادية للدولة وإمكان طرحها للقطاع الخاص، وذلك فيما وصف بأنه خطوة هامة تعزز موقف غورباتشوف في سعيه للحصول على مساعدات غربية خلال حديثة لقادة مجموعة الدول السبع في لندن. في الوقت ذاته تحدت جمهورية روسيا سياسات الحكومة المركزية في موسكو وقال رئيسها أيفان سيلاييف أن جمهوريته لن تطبق برنامج مواجهة الأزمة الاقتصادية الذي يدعو إليه بافلوف لأنها تتعارض مع برنامج حكومته[26].

لم تفوت جريدة " الأهرام " الفرصة بنشر موضوع البطالة وقالت أن الاتحاد السوفيتي بدأ في توزيع أعانة البطالة على العاطلين عن العمل ليضع بذلك حداً للنظام الذي تتبناه موسكو منذ نحو (60) عاماً. وذكرت" الأهرام " بينما يحاول الاتحاد السوفيتي التحول للنظام الاقتصادي الحر على سوق العمل فقد كثير من العاملين وظائفهم بعد أن أغلقت الدولة العديد من المصانع القديمة، حتى المشاريع الجديدة غلقت أبوابها بسبب الضرائب الكبيرة التي فرضتها عليها السلطات السوفيتية. ونقلت" الأهرام " عدد العاطلين عن العمل بما يقارب (13) مليون شخص أي (8%) من حجم القوة العاملة، وإن موسكو وحدها سيفقد (300) ألف شخص وظائفهم في عام 1991[27].

استمرت "الأهرام "بنشر تحذيرات التي قدمها الاقتصاديون الأمريكيون والسوفييت من تفجر حرب نووية تؤدي الى كارثة بيئية وصفتها بـ (رهيبة) وذلك إذا لم يقدم الغرب لغورباتشوف مساعدات كبيرة تساهم في إنعاش الاقتصاد السوفيتي وتحويله الى نظام السوق. إذ وضح الاقتصاديون في خطة الإصلاح الجذري تصوراً مأساوياً لقوى عظمى تنزلق نحو الفوضى والانهيار في ظروف ترتفع فيها نسبة التضخم الى (100%) ويتصاعد فيها عجز الميزانية ويختل ميزان المدفوعات[28].

وضع غورباتشوف خطة تحمل اسم (نافذة الى القرص) بـ (54) صفحة بهدف دمجها مع خطتهِ الأقل طموحاً في برنامج واحد يقدمه في اجتماعهِ مع زعماء الدول الكبرى السبع. وقد حذرت هذه الخطة من أن الانهيار الاقتصادي بالاتحاد السوفيتي لن يؤدي فقط الى هزيمة الإصلاحات السياسية، وإنما يؤدي الى تفكك الاتحاد السوفيتي. وقد اقترحت الخطة بعض المبادئ الأساسية للإصلاح من بينها التحول الى الديمقراطية وتوزيع السلطة على الجمهوريات وخلق نظام السوق، والاندماج في الاقتصاد العالمي والتعاون في تشكيل النظام العالمي الجديد، أما

البدائل كما تحذر الخطة فهي مخاطر نشوب حرب نووية وتحلل الاتحاد السوفيتي وتفجر حرب العلية في أنحائه[29].

نقلت " الأهرام " تقارير الأمم المتحدة في 2 تموز 1991 عن حالة الكساد في الاتحاد السوفيتي وقالت أن تلك الحالة في الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية هي العامل الأكبر وراء الركود في الاقتصاد العالمي لعام 1991. وتتوقع التقارير الدولية انتعاشاً متواضعاً عام 1992، بزيادة النمو الاقتصادي بنسبة (2%)، إلا أن التقارير توضح أن الاقتصاد العالمي لن ينمو على الإطلاق طوال 1991 نتيجة الانهيار في دول الكتلة الشرقية التي تدهور اقتصادها بنسبة (6%) في عام 1990[30].

أثر ذلك، حذراً غورباتشوف الجمهوريات الخمسة عشر من أنها لا تستطيع الهروب من الأزمة الاقتصادية الطاحنة بما تتخذه من إجراءات متفردة لإصلاح اقتصادها وقال أن مثل هذه الإجراءات تعمق حالة الفوضى داخل الاتحاد السوفيتي[31].

لم يكتف غورباتشوف بذلك، وإنما صرح في 5 تموز بأنه يجب على الغرب ألا يحاولوا فرض نموذج التنمية الخاصة بهم على بلاده للخروج من أزمتها الاقتصادية الحادة التي تمر بها وقال أن الاشتراكية والرأسمالية لم تتمكنا حتى عام 1991 من حل مشاكل البشرية. ومن جانب آخر وافق برلمان روسيا الاتحادية على قانون يعطي الحق للمواطنين في امتلاك منازلهم وذلك للمرة الأولى منذ عام 1917 بالإضافة الى التصديق على قانون آخر يهدف الى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وإزالة العقبات التي كانت تواجهها. ولاحظت " الأهرام " أن هذ القانون سيجعل من المساكن المملوكة للدولة والبلديات ملكاً لساكنيها مشيرة الى أن هذا الإجراء من شأنه أن يؤدي الى تحسين حالة المنازل وصيانتها والمحافظة عليها[32].

في خطوة هامة وافق البرلمان السوفيتي على قانون يفتح الأبواب الواسعة أمام جذب الاستثمارات الأجنبية ولأول مرة يتيح امتلاك الأجانب لنسبة (100%) من المشروعات التي يقيمونها في الاتحاد السوفيتي وجاءت نتيجة التصويت بالموافقة على القانون بأغلبية (240) صوتاً ضد (11) صوت وامتناع (11) عضو من التصويت لتوكيد تزايد الاقتناع العام بحتمية اتخاذ إجراءات عاجلة لتحول نحو الاقتصاد الحر لتجنب انهيار الاقتصاد السوفيتي رغم معارضة المتشددين. ويمنح القانون الجديد للاستثمارات الأجنبية والذي يدخل حيز التنفيذ خلال الأسابيع القادمة حقوقاً مادية للمستثمر الأجنبي والمستثمر السوفيتي، كما يوفر القانون العديد من الحوافز لجذب الاستثمارات منها، إعفاء المشروعات التي يمثل الاستثمار الأجنبي جانبا جوهرياً منها الرسوم المفروضة على الواردات والضرائب على الصادرات، ويسمح للمستثمر الأجنبي التعاقد في الأنشطة المختلفة بالاستيراد والتصدير دون الحاجة الى الحصول على ترخيص مسبق [33].

ذكرت " الأهرام " أن موضوع المساعدات السوفيتية من الدول الصناعية يرتكز على الغذاء والبترول وذلك بعد أن حذر رئيس الوزراء بافلوف من أن بلاده تتعرض لمجاعة إذا ما ظلت تفقد ثلث محصولها نتيجة تعفنه في طريقهِ الى المخازن، وأكدت " الأهرام " أن الاتحاد السوفيتي عانى من انخفاض في الإنتاج وصل الى (6%) في الأشهر الستة الأولى منذ عام 1991 ويرجع ذلك جزئيا الى نقص العملة الصعبة المطلوبة لشراء قطع الغيار والمواد الخام اللازم للإنتاج وقد انعدمت العملة الصعبة بعد أن انخفضت صادرات البترول الى النصف خلال عام 1991[34].

من جانب آخر نقلت " الأهرام" أعمال القمة السنوية للدول الصناعية المتقدمة السبع وذكرت أنها بدأت في لندن في 15 تموز 1991 أعمال القمة إذ ناقش زعماء أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وكندا وإيطاليا واليابان اتخاذ مواقف جماعية بشأن قضايا عالمية عدة في مقدمتها دعم الاتحاد السوفيتي وإصلاحات غورباتشوف والحد من تدفق الأسلحة على المواقع الساخنة[35].

وعلى الرغم من دعم زعماء الدول الصناعية للرئيس غورباتشوف سياسياً إلا أنهم ترددوا في تقديم المساعدات المالية لأنقاذ الاقتصاد السوفيتي من الانهيار وطالبوا بإقام نظام مراقبة للإشراف على برامج الإصلاح الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي، وقد صرح المسؤولون البريطانيون بأن قمة لندن التزمت تماماً بدعم غورباتشوف وبرنامجه الإصلاحي لأنها تخشى من أن تؤدي الأموال الهائلة التي طالب بها غورباتشوف الى إعاقة عملية الإصلاح أو خلق مشكلة مديونية كبرى للاتحاد السوفيتي وأن بيان القمة الختامي أيد بقوة الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي انتهجها غورباتشوف، إلا أنه دعا الزعيم السوفيتي الى عدم تجاهل الطموحات الديمقراطية للجمهوريات الراعية بالانفصال وعلى عدم اللجوء الى القوة.

وعلى الغرار ذاته، نقلت"الأهرام " البيان الاقتصادي الذي صدر في ختام قمة الدول الصناعية في لندن. وأكدت أن غورباتشوف خرج من قمة لندن يحدوه شعور بالانتصار نجاحه في الاتفاق على موعد القمة السوفيتية الأمريكية وإبرام معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية وشعوره بالإحباط في الوقت ذاته لعدم حصوله على ما كان يسعى إليه من مساندة غربية مالية مباشرة[36].

فجر غورباتشوف مفاجأة مذهلة في 19 تموز عندما صرح بأنه يستطيع أن يرى اليوم الذي يتولى فيه قيادة الاتحاد السوفيتي رئيس غير شرعي كما نبه الى أنه من الخطأ تصور أن القروض والتسهيلات الائتمانية الغربية هي التي تفيد الاتحاد السوفيتي وقال: **" إن الشعب السوفيتي هو الذي سيتحمل العبء الرئيسي لعملية الإصلاح "** كما ذكر أن قمة الدولة الصناعية السبع التي انعقدت في لندن تعتبر أهم نقطة تحول ذات مغزى في العلاقات بين الدول السبع والاتحاد السوفيتي[37].

أكدت " الأهرام " بدء زعماء الجمهوريات السوفيتية الخمس عشر مباحثات جادة في موسكو في الأول من أيلول 1991 حضرها إيفان سالاييف رئيس وزراء روسيا الاتحادية لبحث صياغة معاهدة اتحاد جديدة بعد أن تزايدت مخاوفهم من حدوث تفسخ اقتصادي للجمهوريات الأمر الذي خفف من حدة جماعهم مع اندفاعهم نحو الاستقلال. وذكرت "الأهرام " بأن غورباتشوف قرر الاجتماع مع زعماء الجمهوريات لبحث النتائج التي توصلوا إليها تمهيداً لعرضها على مؤتمر نواب الشعب، وقد أيدت معظم الجمهوريات السوفيتية رغبتها في صياغة معاهدة اقتصادية جديدة بعد أن خيمت المخاوف من احتمالات وقوع انهيار اقتصادي شامل ومن ناحية أخرى توجه جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا لزيارة موسكو لإجراء مناقشات حول شكل العلاقة في المستقبل بين الدول الغربية والاتحاد السوفيتي، لاسيما أن جون ميجور يترأس مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى والذي عمل على مطالبة صارمة بضرورة إجراء إصلاحات جذرية كشرط للحصول على معونات الضخمة من الدول الغربية[38].

تصاعدت التحذيرات الدولية من أن الاتحاد السوفيتي يتجه نحو كارثة حقيقية في ظل الظروف غير المستقرة بسبب النقص الكبير في الإمدادات الغذائية وشبكة التوزيع المنهارة، وسط مخاوف من تفجر موجة من الاضطرابات الحادة محل بداية فصل الشتاء، وقد اقترحت فرنسا تطبيق مشروع مارشال واغراق الاتحاد السوفيتي بمساعدات غربية ضخمة، وحثت ألمانيا على الإسراع في تقديم هذه المساعدات ولكن خبراء بريطانيون زاروا موسكو ذكروا أن هناك مخاوف داخل هذه الجمهوريات السوفيتية من عواقب تفكك الاتحاد السوفيتي على اقتصاده الذي يواجه حالة من الانهيار. إذ وضع هؤلاء الخبراء بأن معدل التضخم السنوي في الاتحاد السوفيتي يتراوح ما بين (125%) و(1250%)، كما أن مستوى المعيشة انحدر الى أدنى مستوى له منذ (20) عاماً، إذ وصلت القيمة الشرائية للروبل الى ما يعادل (3) سنتات أمريكية وبذلك أصبح الروبل لا يشتري شيئاً. كما نبه اقتصاديون فرنسيون زاروا موسكو أيضاً الى أن الوضع الاقتصادي خطير وأن الاحتياجات في المجالين الزراعي والطبي ضخمة. ومن جانب آخر حذر شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتي الأسبق من أن نقص الغذاء سيدفع الناس الى الشوارع للاحتجاج وأن تلك الاحتجاجات قد تكون عنيفة[39].

عقد غورباتشوف اجتماعاً في 19 أيلول مع نيكولاس بريدي وزير الخزانة الأمريكية الذي زار الاتحاد السوفيتي على رأس وفد يضم (50) خبيراً اقتصادياً بهدف التعرف على الوضع الاقتصادي في البلاد من أجل تحديد حجم المساعدات الأمريكية للشعب السوفيتي. كما أن الرئيس الأمريكي بوش قد وافق على تقديم مساعدات تبلغ قيمتها مليار ونصف دولار خلال العام 1991 على ثلاث مراحل على أن يتم تقديم المرحلة الأخيرة في أول شباط 1992[40].

حذر الكسندر باكوفليف أحد كبار مستشاري الرئيس غورباتشوف من احتمال أن تؤدي الصعوبات الاقتصادية الى وقوع انقلاب جديد ممثل للانقلاب الذي دبره المتشددون في آب الماضي ولكنه فشل، وقال إن الكثير يتوقف على الأوعية الفارغة التي يمكن أن تؤدي الى انقلاب، وإذا حدثت ثورة اجتماعية فتبدأ من السيدات ربات البيوت بعدما أعلنْ معاناتهن من النقص الشديد في السلع الغذائية والمنزلية لدرجة أن بعضهن يحلمن بكيلو جرام من السكر ويقضين ساعات طويلة واقفات في الطابور للحصول على قطعة من الزبد أو اللحم المعلب[41].

أحتشد أكثر من خمسين ألف مواطن روسي أمام مبنى برلمان روسيا الاتحادية في موسكو للمطالبة بمراعاة حالتهم الاجتماعية وتدني مستوى معيشتهم عند اتخاذ أي إجراء يتعلق بتحرير الأسعار وفقاً لقواعد اقتصاد السوق وطالب المتظاهرون بضرورة رفع مستوى الأجور بما لا يقل عن (70%). وقد نظمت هذه المظاهرات النقابات العمالية المستقلة ويشترك في هذه الحركة عمال من شمال روسيا وسيبيريا وجزيرة سخالين في أقصى الشرق. وفي الوقت ذاته، حذر رئيس لجنة الأمن القومي في البرلمان الروسي من أن تسريح أعداد كبيرة من القوات السوفيتية قد يؤدي الى تفجر اضطرابات اجتماعية[42].

طالب بوليس يلتسن في 28 تشرين الأول بمنحه صلاحيات إضافية لدعم سلطاته خلال فترة التغيرات السياسية والاقتصادية الجذرية التي تشهدها البلاد في الأشهر القادمة. ودعا الى إجراء تغييرات جذرية وسريعة في المجال الاقتصادي، واستبعاد الإصلاحات التدريجية وطالب بتحرير الأسعار، وبالتحول الى القطاع الخاص[43].

من جانب آخر أعلن الكسندر لورلوف عضو البرلمان السوفيتي أن احتياطي الذهب في البنك المركزي السوفيتي قد نفد وأن البنك أصبح مفلساً. في الوقت نفسه بحثت الدول السبع (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا واليابان) خلال اجتماعاتها احتمالات تقديم القروض الضرورية لأنقاذ الاتحاد السوفيتي من أزمته الاقتصادية الراهنة[44].

وفي الوقت الذي تتعثر فيه الحكومة السوفيتية المركزية في خطواتها على طريق الإصلاح الاقتصادي، بدأت جمهورية روسيا الاتحادية بزعامة بوريس يلتسن تنطلق على طريق الإصلاح، مما مكنها من سحب بساط القوة الاقتصادية من تحت أقدام الحكومة المركزية وأكد لها السيطرة على معظم الجوانب الاقتصادية الهامة في مجالات الصادرات والعملات الأجنبية والأجور والموارد المالية. غير أن من أهم وأخطر هذه القرارات هو زيادة الأجور بنسبة (9%) للعاملين الروس في قطاعات الصحة والتعليم، كذلك أعطى توجيهاته بعدم تحديد سقف للرواتب من أجل تهيئة الظروف لزيادة الإنتاج. وتقول التقارير أن يلتسن انتزع من خلال هذه المجموعة من القرارات سلطة صك العملة السوفيتية والسيطرة على التجارة السوفيتية في البترول والذهب والعملة الأجنبية وأنه بهذه السلطات الجديدة التي كان يتمتع بها غورباتشوف تمكن من السيطرة شبه الكاملة على الاقتصاد السوفيتي[45].

نقلت " الأهرام" في عددها الصادر في 22 تشرين الثاني 1991 تحذير أدوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتي من أن مخاطر عودة الديكتاتورية هي أكبر مما كانت عليه قبل محاولة الانقلاب الفاشل في آب الماضي سبب حالة الاستياء العام إزاء نقص الغذاء والانهيار الاقتصاد وتوقع شيفرنادزة أن تخرج الجماهير الغاضبة في أي لحظة الى الشوارع[46].

ثالثاً : أوضاع الاتحاد السوفيتي السياسية

عندما جاء غورباتشوف الى قمة هرم السلطة في مارس 1985 وطرح برنامجه الإصلاحي وأسقط فكرة استخدام القوة في التعامل مع المطالب الاستقلالية لبعض الجمهوريات، اصطدم بمعارضة شديدة من جانب أنصار الجناح المحافظ المتمسك بهياكل الدولة السوفيتية التي تم تدشينها في أعقاب الثورة البلشفية عام 1917، وتبلورت المشكلة في التصادم بين رغبة غورباتشوف في تنفيذ برنامجه الإصلاحي مع الحفاظ على الدولة السوفيتية كدولة فيدرالية مترامية الأطراف عبر قارتي أوربا وآسيا، وبين رغبة بعض الجمهوريات القومية في الانفصال عن الاتحاد مثل جمهوريات البلطيق (استوانيا، لاتفينا، ليتوانيا) أو كذلك رغبة بعض القوميات في العودة الى مناطق إقامتها الأصلية وإذا كان غورباتشوف نجح في التعامل مع بعض هذه الصراعات بالتحكم في إقراراتها العنيفة فإنه أخفق في التعامل مع المطالب الانفصالية التي طرحتها جمهوريات البلطيق عام 1988، بل حاول غورباتشوف القفز فوق هذه المطالب بأسلوب ديمقراطي إلا وهو طرح قضية بقاء الاتحاد السوفيتي على الرأي العام ليبت فيها، من ثم يلتزم الأقلية الساعية للانفصال لرغبة الأغلبية[47]. أسفر عن ذلك استفتاء جرى في مارس 1991 عن موافقة (76%) من إجمالي المشاركين على بقاء الاتحاد كدولة واحدة وبلغت هذه النسبة في الجمهوريات الإسلامية أكثر من (90%) وصلت في جمهورية كازاخستان الى (94%)[48].

شرع بعد ذلك غورباتشوف بإعداد معاهدة كان مزعم عقدها في 19 آب 1991 إلا أن وقوع انقلاب في 18 آب حال دون تنفيذها ذلك الانقلاب الذي قاده فريق من الجناح المحافظ في محاولة لقطع الطريق أمام تنفيذ التغييرات التي كان غورباتشوف يحاول تحريرها ومن بينها المعاهدة الاتحادية الجديدة[49].

على أية حال لاحظت جريدة " الأهرام " الى أن بوليس يلتسن رئيس جمهورية روسيا الاتحادية حذر من إمكانية لجوء الجناح اليميني في مؤتمر نواب الشعب المنعقد في موسكو للقيام بمحاولة جديدة للإطاحة بغورباتشوف. كما ذكر أنه لا يمكن استبعاد لجوء أنصار اليمين الرجعي للأساليب الدستورية لتنفيذ هذه المحاولة بالرغم من أنهم أصبحوا حالياً في الظل. كما انتقد غورباتشوف وقال بأنه مذنب لافتقاره في الماضي الى الحسم واتخاذ أنصاف الحلول، والتأرجح بين اليمين واليسار[50].

أكدت " الأهرام " في عددها الصادر في 6 أيلول 1991 أن دولة الاتحاد السوفيتي انتهت بصورتها المركزية القديمة فقد ألغى مؤتمر نواب الشعب السوفيتي هياكل سلطة النظام السوفيتي التي ظلت تحكم البلاد طوال (74) عاماً، وقرر المؤتمر أيضاً إقامة اتحاد كونفدرالي مرن جديد يتكون من جمهوريات مستقلة ذات سيادة لها كل الحق في أن تحدد شكل ارتباطها بالنظام الجديد وقدر المؤتمر إقام الهياكل جديدة مؤمنة للسلطة لتسيير أمور البلاد خلال فترة الانتقال لحين الانتهاء من صياغة الدستور الجديد، وتتكون هذه الهياكل من مجلس للدولة يتكون من الرئيس غورباتشوف كرئيس للدولة ورؤساء الجمهوريات وبرلمان جديد يحل محل مجلس السوفييت الأعلى القديم يتم اختيار أعضائه بمعرفة برلمانات كل جمهورية الى جانب تكوين لجنة اقتصادية لتنسيق وإدارة القضايا الاقتصادية في الجمهوريات المختلفة بما فيها تلك التي تقرر الانفصال التام[51].

نبهت " الأهرام" بأن الاتحاد السوفيتي لأول مرة يستضيف مؤتمر أوربياً لحقوق الإنسان يحضره وزراء خارجية الدول الـ35 الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي إضافة الى جمهوريات البلطيق الثلاث المستقلة التي تم ألحاقها بعضوية المؤتمر على قدم المساواة مع باقي الدول، وقد ألقى غورباتشوف كلمته قائلاً : **"أن المجتمع الدولي أيد لقوى الديمقراطية في الاتحاد السوفيتي في الحظان الحرجة، وأن هناك ثلاث دروس أساسية يجب الخروج بها من أحداث أغسطس الماضي أولها تأكيد عدم الرجوع في التغييرات التي أحدثها التحول الديمقراطي في البلاد، وثانيها فشل المحاولات الانقلابية وثالثها أن ما حدث يعتبر معركة محتومة بين القوى الرجعية والديمقراطية "**[52].

على أي حال، خلال الانقلاب الذي وقع ضد غورباتشوف واستغرق يومين ونصف، تمكن قادة الانقلاب من وضع أيديهم على مفاتيح الشفرة الخاصة بالتحكم في الترسانة النووية السوفيتية. وكان هذا مصدر إزعاج شديد لدى الولايات المتحدة والغرب. إلا أن الأحداث السريعة التي تلت فشل الانقلاب وشملت انهيار الشيوعية جعلت العالم يدخل مرحلة جديدة من القلق والسباق النووي[53].

من جانب آخر، أجبر برلمان جمهورية طاجيكستان السوفيتي في 23 أيلول 1991، قادر الدين أسلونوف القائم بأعمال رئيس الجمهورية على الاستقالة من منصبهِ وأعلن البرلمان، الذي تسيطر عليه أغلبية شيوعية محافظة، حالة الطوارئ في جميع أنحاء الجمهورية حتى كانون الثاني القادم، وقرر إلغاء مرسوم حظر نشاط الحزب الشيوعي كما تقرر وضع حراسة دائمة على تماثيل لينين في الجمهورية وتقديم عمدة العاصمة دوشابني الى محاكمة جنائية. وفي الوقت نفسه فإن جمهورية جورجيا السوفيتية أصبحت على شفا الحرب الأهلية، وأصبحت العاصمة بتليسي مقسمة الى جزئين متحاديين بين أنصار الديمقراطية وبين الرئيس ورجاله الذي يهتم خصومه بأنهم عملاء للكرملين. كما يستعد برلمان جمهورية أرمينيا لاصدار قرار بإعلان الاستقلال، وقد أظهرت النتائج الأولية أن (99.3%) من سكان الجمهورية قد أيدوا في الاستفتاء العام في الانفصال عن الاتحاد السوفيتي[54].

وفي 25 أيلول قام حسني مبارك بزيارة للاتحاد السوفيتي، وتعد ثاني زيارة على مستوى العالم بعد زيارة رئيس وزراء بريطانيا، وأوضحت "الأهرام " أن الهدف الأساس لزيارة مبارك هو الإعراب عن دعم مصر قيادة وحكومة وشعباً للرئيس غورباتشوف وسياسة البيروستريكا والتضامن مع الاتحاد السوفيتي[55].

رابعاً: تفكك الجمهوريات السوفيتية

بعد بقاء القوميات موحدة لغويا وأيديولوجيا بالقوة لمدة تزيد عن نصف القرن، جاء اليوم بأن تعلن عن عدم رضاها عن الأوضاع وبقائها تحت الأسر وتطالب بالتحرر والانفصال عن الاتحاد ،لاسيما وأن مجرد التفكير قبل عام 1990 كان تفكير غير مقبول، ولكن بعد هذا العام طالبت العديد من القوميات بالاستقلال كجمهوريات البلطيق وأذربيجان وجورجيا وروسيا والاتحادية.

أثر ذلك حذر غورباتشوف من مغبة تفكك الاتحاد السوفيتي وقال أنه يتعين على الجمهوريات السوفيتية الـ (12) أن تحتفظ بشكل من أشكال الوحدة السياسية وإلا تكتفي بالتعاون

الاقتصادي، وأعرب غورباتشوف عن ثقته في أن جمهورية أوكرانيا ثاني أقوى الجمهوريات السوفيتية سوف تفضل في النهاية البقاء في إطار الاتحاد الكونفيدرالي السوفيتي المقترح[56].

وعلى الغرار ذاته، حذر شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتي ورئيس حركة الإصلاحات الديمقراطية من أن تفتت الاتحاد السوفيتي قد يؤدي الى كارثة عالمية، وقال أنه ينبغي إنقاذ الاتحاد السوفيتي لأن الأمر يتعلق ببلد جديد وبتكوين بلد جديد، وأشار الى أن انسحاب الجمهوريات من الاتحاد السوفيتي لا يعني القضاء على الاتحاد، وفيما يتعلق بالأوضاع في جمهورية جورجيا قال شيفرنادزه الى أن حرباً اهلية بدأت تستقر[57].

لاحظت " الأهرام " في عددها الصادر في 14 تشرين الثاني أنه على الرغم من كل الانتكاسات التي واجهها القادة الشيوعيين في الاتحاد السوفيتي والإجراءات العديدة التي اتخذتها القيادة السوفيتية في موسكو وفي جمهورية روسيا الاتحادية لحظر نشاط الحزب الشيوعي في المؤسسات الإنتاجية والأمنية والعسكرية إلا أنه لايزال هناك قادة شيوعيون يعملون سر لأحياء النظام الشيوعي اللينيني القديم ويجاهدون لتشكيل أحزاب شيوعية سرية، ولم يخف غورباتشوف خوفه من اجتماع المتطرفين من أقصى اليسار وأقصى اليمين على معارضة سياساته وسياسات بوريس يلتسن رئيس الجمهورية روسيا الاتحادية. إذ عارضت الأحزاب الشيوعية السوفيتية للعمل تحت أقنعة وأسماء مختلفة تتفق جميعها على عدم التراجع عن الأيديولوجية الشيوعية[58].

عاد مرة أخرى غورباتشوف وحذر من اتخاذ إجراءات صارمة تصل الى حد إلغاء الحريات الديمقراطية إذا فشلت الجمهوريات السوفيتية في التوصل لاتفاق بشأن المعاهدة الاتحادية السياسية الجديدة التي تتضمن إقامة حملة كونفدرالية في الاتحاد السوفيتي على أنقاض الاتحاد القديم، وقال غورباتشوف أن بلد يواجه أزمة مثل الاتحاد السوفيتي يحتاج الى سلطة تنفيذية قوية وعلى الشعب إلا يخشى من ذلك. وقد رفضت خمس جمهوريات بما فيها أوكرانيا ثاني أكبر الجمهوريات السوفيتية المشاركة في التوقيع [59].

وفي 26 تشرين الثاني أعلنت تركمانستان وهي جمهورية على الحدود مع أفغانستان استقلالها بعد استفتاء جاء نتيجته موافقة (94%) من السكان على استقلال تلك الجمهورية عن الاتحاد السوفيتي[60].

تجاهل الناخبون في جمهورية أوكرانيا تحذيرات غورباتشوف وتوجهوا الى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم حول الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي وسط توقعات بأن (80%) منهم على الأقل سوف يصوتون من أجل الاستقلال. وأعلن الزعيم المنتخب في أوكرانيا ليونيد كرافتشوك عن عزمهِ عدم توقيع أي معاهدة تجارية مع الدولة السوفيتية . وفي محاولة منه لتعميق حالة الانهيار في الاتحاد السوفيتي أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن اعترافه باستقلال أوكرانيا ووعد بتطوير العلاقات معها ومع روسيا ومع أي جمهورية سوفيتية تقرر الانفصال [61].

وفي 9 كانون الأول 1991 أصبح تفكك الاتحاد السوفيتي أمراً واقعاً. فقد اجتمع غورباتشوف مع رؤساء كل من روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا (روسيا البيضاء) الذين عقدوا سلسلة من المحادثات للبحث عن صيغ بديلة عن المعاهدة التي اقترحها غورباتشوف[62].

من جانب آخر قرر قادة الجمهوريات الثلاث أن المحادثات مع الاتحاد السوفيتي قد انتهت وأن عملية الخروج من الاتحاد وإقامة دول مستقلة أصبح أمراً واقعاً ابتداء من توقيع

الاتفاق الثلاثي فإن أنظمة وقوانين الاتحاد السوفيتي لم تعد مطبقة على أراضي الدول الموقعة للاتفاق واتفقت الدول الثلاث على الإبقاء على قيادة مشتركة في المجال العسكري ،لاسيما موضوع السلاح النووي. كما أعلن رؤوساء الجمهوريات الثلاث أن العضوية مفتوحة لكل الجمهوريات في الاتحاد السوفيتي سابقاً ولكل الدول التي تشارك في أهداف ومبادئ الاتفاق الجديد، وقالوا أن مشاريع غورباتشوف بهدف حماية وحدة الجمهوريات فشلت وتفتت البلاد أصبح أمراً واقعاً[63].

تصاعدت حدة المواجهة بين غورباتشوف والرئيس الروسي بوريس يلتسين إذ لجأ كل منهما الى نواب الشعب لدعم موقفه في الوقت الذي صدق فيه البرلمان الروسي على اتفاق لإنشاء الكومنولث الجديد الذي تنص اتفاقية على أن الاتحاد السوفيتي لم يعد له وجود. وفي 12 كانون الأول عام 1991 أعلن غورباتشوف في خطاب له عن خيبة أمله من التطورات الجديدة وأشار الى رغبته بالاستقالة وأكد أن مهمته الرئيسية في حياته قد انتهت[64].

وفي 20 كانون الأول استولى غورباتشوف على المخابرات الخارجية وطلب انضمام روسيا لحلف الأطلنطي وفي اليوم التالي أعلن رسمياً عن انتهاء وجود الاتحاد السوفيتي عندما وقعت (11) جمهورية سوفيتية اتفاق (المالنا) عاصمة كازاخستان حول إقامة كومنولث الجمهوريات المستقلة وأبلغ غورباتشوف بإلغاء المؤسسة الرئاسية من خلال رسالة وجهت له عبر فيها قادة الدول عن انتهاء وجود الاتحاد السوفيتي وشكروا فيها غورباتشوف على مساهماته الإيجابية. وأعلن يلتسن أنه سيتم تشكيل لجنة أخرى بحث كيفية تقسيم السفارات والقنصليات والبعثات [65].

على أي حال رحب العديد من دول العالم بالكومنولث الذي شكلته (11) جمهورية سوفيتية، وأعربت عن استعدادها للاعتراف بهذه الجمهوريات قبل نهاية عام 1991. وذلك إذا ما تعهدت باحترام معاهدات نزع السلاح التي وقعها الاتحاد السوفيتي وقدمت ضمانات بشأن السيطرة على الأسلحة النووية[66].

وفي 25 كانون الأول نشرت " الأهرام" خبر إعلان استقالة غورباتشوف من منصبه، ليكون بذلك إعلاناً بالاختفاء الرسمي للاتحاد السوفيتي من الوجود وإيذاناً بانتقال السلطة سلمياً الى الكومنولث الجديد بعد سبع سنوات عاصفة أمضاها في السلطة كآخر رئيس لدولة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية. وقام غورباتشوف بتسليم بوريس يلتسن آخر مقاليد السلطة التي كانت بيده. والمتمثلة في (الزرار الأحمر) الذي يحتوي على الشفرة الخاصة بترسانة الأسلحة النووية وبذلك تكون صلاحية النيابة العليا جميع الأسلحة النووية قد انتقلت الى يلتسن[67].

نتائج تفكك الاتحاد السوفيتي :

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي تحول المجال السوفيتي السابق الى دول أرادت الحصول على حدودية جديدة وعلى نمط جديد من العلاقات مع الآخرين، ورغم أن المصالح الروسية ظلت موجودة في كافة أنحاء المنطقة، إلا أن نفوذ موسكو لم يعد كما كان سابقاً، هذا النفوذ اعتبره البعض حلماً، بينما اعتبره الآخرون كابوساً ولا ترغب كثير من الجمهوريات السوفيتية السابقة

بالعودة للانضواء تحت العلم الروسي، إذ أن هذه الدول الجديدة تناضل من أجل تحديد توجهاتها الجغرافية والسياسية.

لاحظت جريدة "الأهرام " خلافات كبيرة بين جمهوريات الكومنولث الجديد حول ملكية الأسلحة الكبيرة والسيطرة عليها وتقسيم القوات والأسلحة التقليدية الخاصة بالجيش السوفيتي السابق، كما ناقش رؤساء هذه الجمهوريات الأوضاع الاقتصادية المتدهورة فيها والخلافات التي بدأت تظهر حول تقسيم مصادر الثروة الطبيعية[68].

وعلى الغرار ذاته، تصاعدت حدة الأزمة في جورجيا وهي الجمهورية الوحيدة التي لم تنضم الى الكومنولث إذ أقصت المعارضة في 29 كانون الأول رئيس الدولة وهددت بنسف مقر البرلمان الذي يختبئ به[69].

ووسط تزايد الشعور بالقلق إزاء ما يمكن تسفر عنه الخلافات العميقة بين دول الكومنولث حول القضايا العسكرية والاقتصادية صرح فيلشيلاف كييف رئيس وزراء جمهورية روسيا البيضاء بأنه ينبغي بذل أقصى الجهد لتقليل حدة الخلافات بين دول الكومنولث[70].

كما نقلت " الأهرام " خبر ارتفاع الأسعار إذ بلغ في كثير من السلع الأساسية (500%) أي خمسة أضعاف ما كان عليه في روسيا وأوكرانيا وهناك توقعات بقيام اضطرابات في شتى أنحاء روسيا والجمهوريات التي بدأت تطبيق تجربة لتحرير الأسعار. ويخشى المراقبون في روسيا من خطر انفجار الوضع بين قيادات أسطول البحر الأسود إذ يضم الأسطول أسلحة فتاكة وتطالب أوكرانيا بالسيطرة عليه، بينما تحذر روسيا البيضاء من أخضاعه لأوكرانيا [71].

وسط تفاقم الأزمة الاقتصادية بين دول الكومنولث بدأت في 6 كانون الثاني 1992 صراعات تجارية جديدة بين جمهوريتي روسيا وأوكرانيا حول سبل إلغاء الروبل العملة الأساسية إذ طرحت أوكرانيا كوبونات للتعامل بها بدلاً من الروبل تمهيداً لإلغائه بالكامل. وبادرت روسيا الى أن هذا الإجراء يهدد مبادئ التعاون الاقتصادي التي تم الاتفاق عليها بين رابطة دول الكومنولث[72].

تصاعدت موجة الاحتجاج الشعبي في روسيا ضد برنامج الإصلاح الاقتصادي وإجراءات تحرير الأسعار إذ خرج عدة آلاف من أفراد الشعب الروسي في موسكو بمظاهرات ضخمة يلوحون بالإعلام السوفيتية الحمراء ويحملون صور ستالين ويطالبون بعودة الاتحاد السوفيتي القديم[73].

وسط موجة الاحتجاج تلك التي سادت المدن الروسية بدأ نظام الرئيس يلتسن يواجه بوادر التصدع في صفوفه، لاسيما بعد سيل الاتهامات التي توجهت إليه من قبل رئيس البرلمان الروسي إلا أن يلتسن دافع عن حكومته وقال أن هذه الإصلاحات الاقتصادية سوف تستمر. وقد تصاعدت حدة الانتقادات في أعقاب موجة الاحتجاج التي اشترك فيها إلاف المتظاهرين بتنظيم من القيادات الشيوعية المتشددة[74].

يمكن القول، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، أصبحت روسيا الاتحادية الوريث الشرعي والقانوني لمكانة الاتحاد السوفيتي، ويعود ذلك لكونها أكبر الجمهوريات المستقلة، وتمتلك من العوامل ما يؤهلها للقيام بدور كبير على الساحة الدولية، إلا أنها ورثت العديد من المشاكل بعد خمس وسبعين عاماً من النظام الشيوعي، ولاسيما في الصراع الذي دار بين البرلمان ومجلس نواب الشعب والرئاسة التي استحوذ عليها يلتسن، وفرض دستور جديداً عرف

بدستور عام 1993 الذي أعطاه صلاحيات واسعة للتصرف في خططه الإصلاحية ضمن نظام رئاسي قوي[75].

اتبع يلتسن وطاقمه الحكومي خلال الأعوام الأولى التي تلت تفكك الاتحاد السوفيتي سياسة ذات توجه غربي – أمريكي ،لاسيما وأن الذين تسلموا زمام السلطة في روسيا الاتحادية ورثوا عن غورباتشوف سياسة موالية للغرب. لذا صاغ يلتسن سياسته للتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية[76].

الخاتمة :

هناك مجموعة كبيرة من الأسباب الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وقفت وراء فشل الاقتصاد الشيوعي في الاتحاد السوفيتي. لاسيما بعد اتباع غورباتشوف سياسة الإصلاح التي أدت الى تحولات داخلية نتجت عنها انشقاق الحزب الشيوعي السوفيتي وانقلاب على الرئيس غورباتشوف وظهور أزمة اقتصادية حادة فجرت سخط الجماهير السوفيتية للمطالبة بالانفصال عن الاتحاد وتكوين دول لها سيادتها وقوانينها الخاصة بها، كما أن كل هذه الأحداث الداخلية أدت الى توتر علاقة الاتحاد السوفيتي الخارجية لاسيما مع دول شرق أوروبا والصين التي عرفت هي الأخرى اضطراباً نادى فيه المتظاهرين بالإطاحة بالنظام القائم.

فضلاً عن أن النظام السوفيتي كان مركزي التخطيط، فالمؤسسات الصناعية والزراعية لا تتمتع بالاستقلال في إدارة استثماراتها وإنما تخضع لقرارات الدولة والقوانين الفيدرالية.

أما على الصعيد الخارجي فقد غير غورباتشوف من سياسته الخارجية لاسيما مع الولايات المتحدة إذ بادر بتقديم العديد من تنازلات في الترسانة النووية لتخفيض عدد الصواريخ والأسلحة التقليدية المنصوبة بأوربا.

لا يمكن تحميل غورباتشوف المسؤولية كاملة في تفكك الاتحاد السوفيتي لاسيما وأن سياسته الإصلاحية جاءت في غير وقتها ولم يكن إخفاق البيروسترويكا السبب المباشر في التفتت الداخلي بل كانت هناك أسباب أخرى تمثلت بدور رئيس روسيا بوريس يلتسن الذي تجاوز سلطة وسياسة الاتحاد.

خلاصة القول أن المتتبع لأعداد جريدة " الأهرام " لاسيما عشية تفكك الاتحاد السوفيتي والتي تصدرت له ونالت اهتماماً مزيداً من قبلها دون غيرها من الصحافة المصرية إذ كانت " الأهرام" من أكثر الصحف المصرية تركيز على تتابع انهيار الاتحاد السوفيتي، إذ شكلت معالجتها لكافة موضوعات القضية أو في الصدد نفسه، لابد من الإشارة الى أنها غطت أبعاد ذلك التفكك سياسياً واقتصادياً مما يؤكد حرص جريدة " الأهرام "على نقل الأخبار والمشاركة بالرأي في هذه الأحداث.

---

(1) الحرب الباردة : وهي حرب بلا قتال بدأت بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي امتدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 حتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991. للتفاصيل ينظر: تشارليز أوليرتش، الحرب الباردة وما بعدها، تعريب: فاضل زكي محمد، دار الحرية للطباعة، بغداد، 6791.

(2) جوزيف ستالين (9781-3591) ولد في جورجيا، في عام3191 حاول النهوض بالاتحاد السوفيتي صناعياً، مما أدى الى تفوق الاتحاد السوفيتي على ألمانيا واليابان في عهده، لكنه

قام بتصيفية كل من عارضه فكرياً. للتفاصيل ينظر : جاد الكريم، ستالين الستالينية 9781 – 3591، الموسوعة العربية الشاملة، المجلد 01، ص207-307.

(3) موسى محمد آل طويرش، العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الأولى الى الحرب الباردة 4191 – 1991، دار إينانا للدراسات والطباعة والنشر، بيروت، 1102.

(4) جورجي مالكينوف : سياسي سوفيتي ولد عام 1091، خلف ستالين زعيماً للاتحاد السوفيتي لكنه تنازل عن السيطرة على الحزب مقابل بقائه رئيساً للوزراء عام 5591، وأجبر على الاستقالة من منصبه بعد انقلاب فاشل ضد خروتشوف عام7591 طرد من الحزب عام 1691، توفي8891. للتفاصيل ينظر : https://wiki12.com تاريخ الموقع في 21 أيلول 2022.

(5) نيكيتا خروتشوف : ولد عام 4981، انظم عام 8191 الى الحزب الشيوعي وأصبح سكرتير أول للحزب في عام 3591، ثم رئيساً لمجلس الوزراء عام 8591 ويعد داعية صريحاً للإنفراج الدولي، وباعث ثورة اقتصادية واجتماعية داخل البلاد، توفي عام1791. للتفاصيل ينظر: كارمل. ك. س، خروتشوف والغرب، ترجمة: مصطفى أمين وعثمان نويه، جمعية الوعي القومي، 0691، ص8-9.

(6) للتفاصيل ينظر : أميرة رشك لعيبي الزبيدي، أزمة الصواريخ الكوبية عام 2691 وأثرها في العلاقات الأمريكية – السوفيتية، إطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة،7002.

(7) ليونيد بريجنيف : الأمن العامل للحزب الشيوعي السوفيتي ورئيس الدولة السوفيتية لأكثر من عقدين من الزمن ولد عام 1927، وفي عام 1964 انتخب أميناً عاماً للحزب الشيوعي، وأعيد انتخابه خلال انعقاد المؤتمر الثالث والعشرين 1966، وفي حزيران 1969 ترأس المؤتمر الذي عقدته الأحزاب الشيوعية والحركات العمالية في موسكو، انتخب زعيماً للحركة الشيوعية العالمية، توفي عام 1982، للتفاصيل ينظر: محمد حبيب صالح، بريجنيف ليونيد إيلتيشن 1927 – 1982، الموسوعة العربية الشاملة، المجلد الخامس، ص59 – 60.

(8) ميخائل غورباتشوف : ولد عام 1931، شغل منصب رئيس الدولة في الاتحاد السوفيتي السابق 1900 و1991 ورئيس الحزب الشيوعي السوفيتي بين عام 1985 – 1991. توفي عام 2022. للتفاصيل ينظر : ميخائيل غورباتشوف، غورباتشوف وحكاية الانقلاب ثلاثة أيام هزت العالم، ترجمة: فؤاد حطيط، دار عام ألفين، باريس، 1992.

(9) موسى محمد آل طويرش، المصدر السابق، ص244.

(10) زليخة معلم، دور ميخائيل غورباتشوف في سقوط الاتحاد السوفيتي 1985 – 1991، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمة، 2014، ص60 – 70.

(11) موسى محمد آل طويرش، المصدر السابق، ص249.

(12) علي عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلة في الأصول والنتائج، د.ن، بغداد، 2010، ص92.

(13) أحمد نازلي معوض، إصلاحات غورباتشوف الداخلية والتغيير في السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 89، مركز الأهرام، القاهرة، 1987، ص71 - 72.

(14) ((الأهرام))، العدد 38013، 4 كانون الثاني 1991.
(15) ((الأهرام))، العدد 38014، 5 كانون الثاني 1991.
(16) ((الأهرام))، العدد 38015، 6 كانون الثاني 1991.
(17) ((الأهرام))، العدد 38121، 22 نيسان 1991.
(18) ((الأهرام))، العدد 38126، 27 نيسان 1991.
(19) ((الأهرام))، العدد38164، 4 حزيران 1991.
(20) ((الأهرام))، العدد 38170، 10 حزيران 1991.
(21) ((الأهرام))، العدد 38175، 15 حزيران 1991.
(22) ((الأهرام))، العدد38185، 25 حزيران 1991.
(23) ((الأهرام))، العدد 38186، 26 حزيران 1991.
(24) ((الأهرام))، العدد 38187، 27 حزيران 1991.
(25) ((الأهرام))، العدد 38188، 28 حزيران 1991.
(26) ((الأهرام))، العدد 38190، 30 حزيران 1991.
(27) ((الأهرام))، العدد 38191، 1 تموز 1991.
(28) ((الأهرام))، العدد نفسه.
(29) ((الأهرام))، العدد 38192، 2 تموز 1991.
(30) ((الأهرام))، العدد نفسه.
(31) ((الأهرام))، العدد 38194، 4 تموز 1991.
(32) ((الأهرام))، العدد 38195، 5 تموز 1991.
(33) ((الأهرام))، العدد 38197، 7 تموز 1991.
(34) ((الأهرام))، العدد 38198، 8 تموز 1991.
(35) ((الأهرام))، العدد 38205، 16 تموز 1991.
(36) ((الأهرام))، العدد 38208، 19 تموز 1991.
(37) ((الأهرام))، العدد 38209، 20 تموز 1991.
(38) ((الأهرام))، العدد 38261، 9 أيلول 1991.
(39) ((الأهرام))، العدد ، 27283، 20 أيلول 1991
(40) ((الأهرام))، العدد، 78283، 5 تشرين الأول 1991.
(41) ((الأهرام))، العدد 80383، 26 تشرين الأول 1991.
(42) ((الأهرام))، العدد 11383، 29 تشرين الأول 1991.
(43) ((الأهرام))، العدد 38311، 29 تشرين الأول 1991.
(44) ((الأهرام))، العدد 38330، 17 تشرين الثاني 1991.
(45) ((الأهرام))، العدد 38331، 18 تشرين الثاني 1991.
(46) ((الأهرام))، العدد 38335، 22 تشرين الثاني 1991.
(47) زليخة معلم، المصدر السابق، ص92 – 99.
(48) موسى محمد آل طويرش، المصدر السابق، ص249 – 250.
(49) ميخائيل غورباتشوف، المصدر السابق، ص11 – 12.

(50) ((الأهرام))، العدد 38254، 1 أيلول 1991.
(51) ((الأهرام))، العدد 38258، 6 أيلول 1991
(52) ((الأهرام))، العدد 38260، 8 أيلول 1991.
(53) ((الأهرام))، العدد 38273، 21 أيلول 1991.
(54) ((الأهرام))، العدد 38275، 23 أيلول 1991.
(55) ((الأهرام))، العدد 38277، 25 أيلول 1991.
(56) ((الأهرام))، العدد 38296، 14 تشرين الأول 1991.
(57) ((الأهرام))، العدد 38297، 15 تشرين الأول 1991.
(58) ((الأهرام))، العدد 38327، 14 تشرين الثاني 1991.
(59) ((الأهرام))، العدد 38329، 16 تشرين الثاني 1991.
(60) ((الأهرام))، العدد 38329، 16 تشرين الثاني 1991.
(61) ((الأهرام))، العدد 38345، 2 كانون الأول 1991.
(62) ((الأهرام))، العدد 38347، 4 كانون الأول 1991.
(63) ((الأهرام))، العدد 38353، 10 كانون الأول 1991.
(64) ((الأهرام))، العدد 38355، 13 كانون الأول 1991.
(65) ((الأهرام))، العدد 38364، 22 كانون الأول 1991.
(66) ((الأهرام))، العدد 38365، 23 كانون الأول 1991.
(67) ((الأهرام))، العدد 38367، 25 كانون الأول 1991.
(68) ((الأهرام))، العدد 38370، 28 كانون الأول 1991.
(69) ((الأهرام))، العدد 38372، 30 كانون الأول 1991.
(69) "الاهرام" ,العدد 37383, 13 كانون الأول 1991.
(70) ((الأهرام))، العدد 38375، 3 كانون الثاني 1992.
(71) ((الأهرام))، العدد 38379، 7 كانون الثاني 1992.
(72) ((الأهرام))، العدد 37386، 14 كانون الثاني 1992.
(73) ((الأهرام))، العدد 38387، 15 كانون الثاني 1992.
(74) خليل حسون، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص257.
(75) المصدر نفسه.
(76) المصدر نفسه.